اشكالية العلاقة بين السلطة والفرد في المجتمع العربي

(٢-٢)

أ.د قاسم حسين صالح/ رئيس الجمعية النفسية العراقية /رئيس رابطة أساتذة جامعة بغداد

ثالثاً/ مؤسسات الحكم

١ في مفهوم السلطة:

يتداخل مفهوم السلطة بمفهوم آخر هو التسلط. فمنهم من يرى ان المفهومين وجهان لحالة واحدة، ومنهم من يرى الكشف عن الخط الفاصل بين مفهومي السلطة والتسلط يشكل الحد الفاصل بين مفهومي العدالة والظلم والحق والباطل، ويستند الرأي الاول الى واقع الحال في العصر الحديث، فيما يستند الرأي الثاني الى نظرية العقد الاجتماعي (١٧٦٢) للمفكر الفرنسي جان جاك روسو، الذي حاول فيها رسم حدود بين السلطة والتسلط، واللافت ان معنى (السلطة) يختلف باختلاف اللغات..

ففي لسان العرب، هناك تلميح خاطف غامض لمفهوم السلطة، اذ جاء فيه ان (السلاطة هي، القهر، وقد سلط الله فتسلط عليهم، الاسم في السلاطة سلطة بالضم) (ابن منضور، ١٩٥،ج٧). ويعلق وطفة على ذلك بقوله ان اللغة العربية المعجمية تركز في جانب التسلط في مفهوم السلطة وتسدل الستار على تجليات هذا المفهوم ومعانيه المختلفة التي تبرز في اللغات العالمية المعاصرة (وطفة، ٢٠٠٠، ص١١٥).

وترد (السلطة) في قاموس (الهادي، محسن سعيد الكرمي، بانها: القدرة والملك. ويشير الفعل منها الى التسلط وانه: تسلط الامير على البلاد، حكمها وسيطر عليها، وتسلط القوي على الضعفاء، تغلب عليهم وقهرهم، وتسلط تمكن وتحكم) (الكرمي،١٩٩١، ص٣٧٣). ويعلق وطفة ايضاً بان قاموس (الهادي) الحديث نسبياً لم يضف جديداً على ما ورد في لسان العرب، فكلاهما اخذ مفهوم السلطة بمعناه التسلطي المشحون بالعنف والجبروت والسطوة والتغلب (وطفة،٢٠٠٠، ص١١٦).

ولقد ظهرت محاولات احدث لتطور المفاهيم الانسانية في اللغة العربية. من بينها محاولة جميل صليباً في قاموسه الفلسفي الذي عرف السلطة بانها (القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للانسان على غيره). ويطلق مفهوم السلطة النفسية على الشخص الذي يستطيع فرض ارادته على الآخرين لقوة شخصيته، وحسن اشارته وسحر بيانه.

اما السلطة الشرعية فهو مفهوم يطلق على السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم والوالي والوالد والقائد (صليبا، ١٩٩٤،ص٦٧٠).

على ان محاولة (الموسوعة العربية العالمية) تضمنت معنى تجاوزت فيه الطابع اللغوي التقليدي ومنطق السجع والطباق والموازنة، الذي اتصف به تعريف صليبا، وراعت فيه ان يكون اكثر معاصرة، اذ عرف السلطة في العلوم الاجتماعية بانها (قدرة اشخاص او مجموعات على فرض ارادتهم على الآخرين، اذ يستطيع الاشخاص ذوو النفوذ، انزال عقوبات، او التهديد بها على اولئك الذين لا يطيعون اوامرهم او طلباتهم، وتكاد السلطة تكون موجودة في كل العلاقات الانسانية) (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٦، ج١٣، ص٥٥).

ومع كل هذه المحاولات بقي مفهوم السلطة في اللغة العربية مشحونا بطابع العنف والقوة السلبية، ولم يخرج عن دلالات التسلط التي تتبدى بالعقوبات والتهديدات وتتجلى في غائبات الطاعة والخضوع والامتثال لقوة قادرة قاهرة (وطفة، ٢٠٠٠،ص١١٧).

ومع ان مفهوم السلطة كان قد مر في اللغتين الانكليزية والفرنسية بنفس ما مر به في اللغة العربية، الا انه اكتسب فيهما بالنهاية، ابعاداً وطاقات جديدة، لم يعرفها في اللغة العربية، ففي قاموس (لاروس) الفرنسي تعني السلطة (الحق والقدرة على التحكم، واتخاذ الاوامر، واخضاع الاخرين، ومثلها سلطة مدير المدرسة) (في وطفة، ٢٠٠٠، ص١١٩). ويبدو واضحاً ان القاموس الفرنسي يضفي على السلطة قيمة الحق، ويضرب لها مثلاً تربويا يحدده بسلطة مدير المدرسة.

ويقدم لنا جاك مارتيان ايضاحا يفرق فيه بين السلطة (Authority)والقوة(Power)فالسلطة والقوة امران مختلفان، القوة هي التي بواسطتها تستطيع ان تجبر الاخرين على طاعتك، في حين ان السلطة هي الحق في ان توجه الاخرين، وان تأمرهم بالاستماع اليك، وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة، غير ان القوة بلا سلطة ظلم واستبداد، وهكذا فان السلطة تعني الحق وشرعية استخدم القوة) (في وطفة،٢٠٠٠، ص١٢٠).

في ضوء ذلك يتبين لنا ان (السلطة) هي غير (التسلط). فالسلطة في المفهومين الفلسفي والاخلاقي ضرورة اجتماعية (لتنظيم امور المجتمع) وضرورة نفسية (لتحقيق الشعور بالامن) وضرورة اخلاقية (لتحقيق العدالة بين افراد المجتمع). وهي بهذه المعاني تكون حقاً مشروعاً تمارس بموجبه القوة (لا التسلط) لإقرار ما وجدت لاجله.

فيما يتضمن مفهوم التسلط معاني: الظلم، القهر، الارهاب، الاكراه، التشدد، والعنف.. وما يماثل ذلك من مفردات وهي كثيرة في اللغة العربية.

٢- السلطة والفرد في المجتمع العربي (اشكالية علاقة).

تتعدد اشكليات العلاقة بين السلطة والفرد في المجتمع العربي وتتشابك فيما بينها ولا يمكن ان تحتويها ورقة عمل او بحث واحد. ولهذا فاننا سنركز في اربعة ابعاد او انواع فيها وسيكون حديثنا عنها اقرب الى لغة البرقيات (أعني بأيجاز شديد). كما ان التحليل السايكولوجي لها اقرب الى الهوامش، وأعني ليس بالعمق الذي يرضى عنه عالم نفس، او الذي يشفي غليل قارئه.

هذه الابعاد او الحالات من اشكالية العلاقة نحددها بالآتي:

أولا: تعدد السلطات والانتماءات في المجتمع العربي.

ثانياً: استئثار السلطة بالثروة وغياب العدالة في التوزيع.

ثالثا: الاغتراب عن السلطة.

رابعاً: تعدد الرؤى وضبابية المستقبل.

أولا- تعدد السلطات والانتماءات في المجتمع العربي.

يمكن القول بانه ما من امة على وجه الارض في تاريخنا المعاصر تتعدد فيها السلطات وتتشعب فيها الانتماءات كما هو الحال في الامة العربية، فهنالك اكثر من عشرين سلطة مركزية تتنوع مسمياتها بين ملكية وجمهورية وسلطنة وإمارة. وهنالك انتماءات متنوعة داخل كل مجتمع عربي تتعدى المئات في هوياتها وعناوينها يكفي نذكر ان على سبيل المثال انه يوجد في المجتمع اليمني اكثر من (٥٠٠) قبيلة كبيرة واذا ما احصيتها على مستوى الوطن العربي فان عددها يكون بعشرات الآلاف.

ولا ضير في ان تتنوع الانتماءات داخل المجتمع العربي، ففي تنوعها إيجابيات كثيرة اذا ما كان في الاتجاه الصحيح لكن الخطر يكون في ترجيح الانتماء الخاص (القبيلة، الطائفة،....) على الانتماء العام (الامة). فعلى سبيل المثال (لا تزال القبيلة من اهم ركائز الحكم في الجزيرة العربية والخليج) (بركات، ١٠٠، ص٩٢) حتى ان احدهم كان قد وصف الدولة في مجتمعات الخليج بانها ادارة (بروقراطية (الرميحي، ١٩٧٧، ص١٣) بمعنى انها تستخدم المفاهيم التقليدية في الادارات الحديثة. وان العائلات الحاكمة التسلطية- في الخليج والجزيرة العربية- تعمل على تحويل المؤسسات الاجتماعية الى تضامنيات تتسلط من خلالها على المجتمع المدني وانه تنتشر الان ظاهرة استعمال الكنية والقبيلة في الاسماء بشكل لا سابق له) (النقيب، ١٩٨٧، ص١٧٣).

وقد يكون تنوع الانتماء بسبب خصوصية اقتصادية تختزل بالنفط الذي (جعل الخليج اكثر خليجية.. وتخلق ظاهرة اغنياء العرب وفقرائهم) وتحول الى (قوة من قوى التجزئة العربية) (عبد الله، ١٩٩٦، ص٤).

ان صورة تعدد الهويات والانتماءات في المجتمع العربي لا تحتاج الى استطراد في الوصف، وتبيان لآثاراها السلبية، فلا تزال جراحاتها غير مندملة في عدد من المجتمعات العربية، ومنه لبنان مثلاً. وما يزال تعدد الانتماءات هو هدف النظام الدولي الجديد في ضرب العربي بالعربي بأسم قبيلة او عرق او مذهب او طائفة، بل وحتى ثقافة، وتصوير الانتماء العربي ليس بذي قيمة على صعيد الواقع، بل وتسفيهه والسخرية منه ايضاً. وما يعني بحثنا هنا هو الآثار النفسية التي تحدثها تعدد الهويات وتشعب الانتماءات في نفسية الفرد العربي. ومع ان هذه الاثار النفسية الناجمة عن هذا التشظي في الانتماء العربي هي الاخرى متنوعة، فاننا نكتفي بالاشارة الى واحدة منها هو (التعصب) في الانتماء سواء الى قطر او قبيلة او طائفة وما الى ذلك.

ان (التعصب) مهما كان وضعه يخلق حالة مستديمة من عدم الاستقرار، ويفضي الى حالات التناحر والصراع، يجري تصعيدها وتغذيتها داخلياً وخارجياً.

ذلك لان الآلية التي يعمل بها التعصب تجعل من صاحبه يرى نفسه انه على صواب في كل ما يفعله، والآخر على خطأ في كل ما يفعله. وانه يعزو الى نفسه كل السمات الايجابية فيما يعزو الى الآخر كل السمات الرديئة. وبهذا فانه يجمد صاحبه في موقفه فيمنعه من ان يتزحزح عنه حتى لو كان في تحركه عن موقعه مصلحة له. ليس فقط لأنه يعز عليه ان يكسب (الآخر) مصلحة ايضاً، ولكن لان (العناد) سمة سايكولوجية تكاد تكون ثابتة في شخصيته.

والخطر الاكبر الناجم عن التعصب ليس فقط فيما هو حاصل في المجتمع العربي، بل فيما سيحصل له مستقبلاً.ذلك لان الناشئة ينمذجون سلوكهم على سلوك والديهم، فيكتسبون التعصب منهم و(يورثون) هذه (النار) في النفوس الى الاجيال، ويظل الداخل والخارج يعمل على تغذيتها بالزيت والحطب. واذا استمر الحال على هذا الحال، فقد يأتي زمان على الفرد العربي تصبح فيه المناداة (بهوية عربية) تؤدي به الى التهلكة.

ثانيا- استئثار السلطة بالثروة وغياب العدالة في التوزيع:

ثمة مفارقة غريبة على الاسلام والقيم العربية، فهناك خمس سلطات في اغنى خمسة اقطار عربية لا يتجاوز عدد سكانها ٦٪ من سكان الوطن العربي، تستأثر بنسبة ٣٩٪ من مجمل ناتجه القومي الاجمالي مقابل خمسة اقطار عربية يزيد عدد سكانها على ٤٧٪ من مجموع سكان الوطن العربي، لا تنال سوى ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي (ابراهيم، ١٩٨٠، ص٢٠٨).

ويبرز التفاوت الكبير والمريع ان نصيب الفرد من الانتاج المحلي بلغ ٩٤ دولاراً في الصومال مقابل (١١٥٦٨) دولاراً في الكويت، وذلك عام (١٩٧٥) (الشيشيني، ١٩٧٩).

وفي تقرير احدث صادر عن الامم المتحدة عام (١٩٩٩) بلغ معدل الدخل المحلي الاجمالي للفرد في السنة (٨١٠) دولار في اليمن، مقابل (١٥٣١٤) دولارا في الكويت و(٢١٠٠٠) دولار في قطر (بركات، ٢٠٠٠).

وما يهمنا هنا هو الاثار النفسية المترتبة على هذا التفاوت الحاد بين سلطة يتمتع افرادها (وهم اقلية) بالثروة وسبل انفاقها المشروعة وغير المشروعة، وما تكنزه من ذهب وفضة ولا تنفقه في سبيل الله، وبين ملايين يفتقرون الى حاجات البقاء الاساسية من طعام وسكن. وفي تراثنا العربي ما يغنينا عن الاستطراد في التعليق ومنها: (كادت الفاقة ان تكون كفراً- حديث شريف) و(ما متع غني الا بما جاع به فقير- علي بن ابي طالب) و (عجبت ممن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه!! ابو ذر الغفاري). وما يجعل الفرد العربي يغلي حقداً على السلطة اساليب تصرف بعض افرادها بالثروة. فقلد تبرع امير عربي بمبلغ عشرة ملايين دولار الى عمدة نيويورك تعاطفاً منه مع ضحايا احداث (١١ أيلول) ولم يتبرع بعشر هذا المبلغ الى ابناء عمومته في فلسطين.

والاقسى على الفرد العربي من الناحية النفسية والاعتبارية ان تستخدم السلطات العربية المالكة لثروة طائلة، ليس في ان تعز بها عربياً او عربية، بل في ان تذل بها العربي وتسلب بها عفة العربية.

وتفيد النظريات في علم النفس والاجتماع، ومنها نظرية الانوميا (Anomie) ليرتون (صالح والطارق ١٩٩٨) بان المجتمع الذي يضع قيمة كبيرة على الامور المادية ومسائل الترف، ولا تتمتع بها الا جماعات قليلة في السلطة ومن المحسوبين عليها فانه تبرز في هذا المجتمع حالة الاحساس بانعدام المعايير والعدالة لاجتماعية لدى الجماعات المحرومة منها، فيظهر بينهم من يعمد الى تجاوز قيم المجتمع ونظامه وقواعده والعداء (Hostility)للسلطة، يأخذ في ظروف معينة، مظاهر العنف ضد الاشخاص وتدمير الممتلكات العامة.

اما العامة من الناس فهي ترسم عن السلطة في معظم المجتمعات العربية صورة مشابهة لصورة احمد عبد الجواد (سي السيد في ثلاثية نجيب محفوظ) الذي يحل لنفسه اللهو الحرام ويحرم على بيته اللهو الحلال.

ثالثاً- الاغتراب عن السلطة:

مع ان للاغتراب انواعاً متعددة، وابعاداً أو مجالات متنوعة، فانه بوجه عام يعني: عزلة الفرد عن موضوع او جماعة او مؤسسة او مجتمع.. يفترض ان يكون بينهما علاقة او صلة توافق تقتضيه متطلبات الحياة المشتركة، فيشعر في ابتعاده عنها او عنه لو كان غريباً في ارض وجماعة لا يعرفهما، ولا صلة تربطه بهما، مع انه ابن تلك الارض والجماعة.

وتشير الدراسات الى ان واقع المجتمع العربي السائد هو واقع مغرب يحيل الشعب لا سيما طبقاته وفئاته المحرومة والمرأة- الى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة تحديات العصر. وان السلطة حاصرت الانسان العربي فاضطرته للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسين اوضاعه المعيشية، وانها عمدت الى تهميشه وافقاره وسحق قدراته الابداعية (بركات،٢٠٠٠)وتفيد الدراسات ايضاً ان هنالك اوضاعاً تحيل الانسان العربي الى كائن مغترب عن نفسه ومجتمعه ومؤسساته وتضطره لان يساوم ويتكيف مع واقعه الاليم بدلاً من العمل على تغييره، في سبيل تحقيق النهضة التي حلم لها العرب وكافحوا من اجلها خلال قرن ونصف. وتضيف الدراسات بما يفيد بان حالة اغتراب الفرد العربي عن السلطة (والمجتمع ايضاً) جعلته عاجزاً بعد ان تحولت (السلطة تحديداً) الى قوة مادية ومعنوية مسيطرة عليه، يعمل في خدمتها دون ان تعمل لصالحه وتحسين اوضاعه المادية والانسانية واغناء حياته وانه، بهذا المعنى، جعلت الانسان العربي المغترب (اجتماعياً او سياسياً) عاجزاً وفقيراً في صلب حياته الخاصة والعامة، ومهمشاً لا يقوى على المساهمة في خدمة المجتمع واعادة تشكيله.

وما يهمنا هنا هو التنبيه الى الآثار النفسية المترتبة على الاغتراب، ومن اخطرها، شعور الفرد بالعجز واحساسه انه لا يمتلك السيطرة على مصيره، وفقدان المعنى او الهدف من الحياة وشعوره بالانسلاخ عن القيم الاساسية في المجتمع، وشعوره بالوحدة والعزلة الذي قد يصل الى الاحساس بالنبذ.

والاشكالية هنا، انه اذا حصل اغتراب بين الفرد والسلطة فان العلاقة بينهما ستكون علاقة خصومية او عداوة (أو لا أبالية في حدها الادنى) صريحة او ضمنية. وان الخاسر الاكبر فيها ستكون السلطة ذلك انها في سعيها لتحقيق اهدافها ستضطر الى ممارسة وسائل القسر والاكراه في تعاملها مع الفرد حتى لو كانت تلك الاهداف مشروعة وضرورية. والعلة. ان هذا النوع من السلطة، التي تتعامل مع الفرد يشعر بالاغتراب عنها تنسى ان هذا الفرد خاو من الداخل.

رابعاً- تعدد الرؤى وضبابية المستقبل

تتعدد رؤى السلطات الفلسفية والسياسية والاقتصادية والفكرية، امام الفرد العربي، وتضعه في (منطقة رمادية) وتحاصره فيها...

ففي المجال الفلسفي مثلاً، هنالك تيار سلفي قوي يدعو الى استعادة الماضي، وتعزى قوته الى انه جاء نتيجة الدافع الرئيس للذات العربية الحديثة نحو توكيد نفسها في مواجهة التحدي الحضاري، مقابل رؤية تدعو الى الحداثة (والعصرنة) وكل يأتي بحجج ساندة لموقفه وداحضة للموقف الاخر، حتى لتبدو الحجج الساندة والداحضة معقولة ومقبولة برغم ما بينها من تناقضات. فالرجوع الى الماضي نكوص في عالم اليوم، والحداثة أو (العصرنة) تعني العولمة وضياع الهوية، ومن يدعو الى المعقولية والتوازن بينهما، كما يفعل محمد عابد الجابري، تبدو له الرؤية منطقية على صعيد ما ينبغي ان يكون، وخيالية او مستحيلة على صعيد ما هو كائن.

وقد ينتهي الامر الى ما توصل اليه بركات من ان الفرد العربي صار في معظم المجتمعات العربي موزعاً بين القديم والحديث من دون ان يكون اياً منهما حقاً (بركات، ٢٠٠٠) (وان النزوع الى كل من السلفية وتقليد الغرب يشكل نوعاً من الاغتراب عن الذات) (العروي، ١٩٧٣).

محنة نفسية أخرى يعيشها الفرد العربي هي انه يملك تاريخاً مجيداً. ويحمل في الوقت نفسه صورة سلبية عن ذاته. وبين هاتين الصورتين (الحالين) يعيش حالة مأزقية فتاريخه يحدثه بالامجاد والزهو فيما حاضره يصفعه بالانكسارات وبما يحاول ان يذله.

وما يزيد من هذه المحنة، ان بعض السلطات في المجتمع العربي تعمق احساس الفرد العربي بمشاعر الاحباط وتمارس آلية (الاسقاط) بان تتنصل عن مسؤوليتها وترميها على قوي خارجي.

ان تعدد الرؤى حالة ايجابية ومطلوبة في تغييز الحاضر الى ما هو افضل، غير ان الاشكالية هي انك اذا حصيت الرؤى في مجتمعاتنا (وهي عسيرة على ان يجمعهما جامع) فانك ستصل، من بين استنتاجاتك، الى ان الفرد العربي يصاب بالدوار منها، وانه اذا انشغل بها فانه قد يتعرض بسببها الى اضطراب عقلي، ولانه لا يريد هذا ولا ذاك. فانه يلجأ الى ان ينأى بنفسه عنها في حالة يأس منها ومن المستقبل، يرافق ذلك ان اجهزة الاعلام العربي وصلت الفرد الى حالة من (التقيؤ الفكري) لكثرة ترددها لما يزيد عن خمسين سنة مقولة (ان الامة العربية تمر الان بأزمة خطيرة) برغم تعاقب الازمنة وتنوع السلطات وكأنها مبرمجة ليتئيس الفرد العربي من امته ومستقبلها لان التكرار، وعلى مدى هذا الزمن الطويل، كفيل بان يولّد سايكولوجيا حالة الاقناع بان (الان) هذه مزمنة ولاخلاص للامة منها.

أخيراً:

ان البحث هذا لا يهدف الخروج بتوصيات ومقترحات انما هو اقرب الى ان يكون ورقة عمل تحمل قضايا وافكاراً للتأمل والحوار.ليس الا.

نماذج من التضليل الإعلامي

عادل حسن

لا تعد ولا تحصى الشواهد على ضلوع بعض أجهزة الاعلام العربية وبعض الجهات المحلية بقصد او بدون قصد في إشاعة الفوضى والاضطراب في العراق (بعد سقوط نظام صدام حسين) من خلال ما تبثه من أخبار ومعلومات غير صحيحة عن الأوضاع في العراق. ومن المؤسف حقا ان تجد اجهزة الأعلام هذه آذان صاغية في الشارع العراقي نتيجة الحساسية العالية للمواطن العراقي تجاه قضاياه الوطنية والدينية والقومية وكذلك بسبب انخفاض مستوى الوعي السياسي بعد سنوات طويلة من قمع الحريات وحرمان القوى السياسية الوطنية والديمقراطية من ممارسة ابسط اشكال النشاط الفكري والسياسي بين اوساط الجماهير .

ويمكن حصر الاتجاهات الأساسية التي عملت ضمنها هذه الأجهزة من اجل تحقيق غاياتها بعدة محاور هي:

١.التغلغل الإسرائيلي في العراق:

لا يمكن لأحد ان يستبعد ان اسرائيل كغيرها من القوى الأقليمية في المنطقة ان تحاول الأستفادة من الأوضاع السائدة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وانهيار مؤسسات الدولة وعدم اهتمام قوات التحالف بضبط الحدود من اجل تحقيق بعض مصالحها الاستراتيجية .ان هذه الحقيقة شيء والحملة الإعلامية المضللة لبعض اجهزة الأعلام العربية وبعض القوى المحلية حول الخطر اليهودي المحدق شيء اخر والتي تصب في هدف واحد هو التحريض على إشاعة العنف من خلال تهييج المشاعر الوطنية والقومية المعادية لإسرائيل و(اليهود) مع العلم ان القوى التي تقف وراء هذه الحملة لا تبغي سوى هدف واحد هو إعاقة التغيير الديمقراطي في العراق والعمل على إعادة الديكتاتورية الى الحكم.

لقد بدأت هذه الحملة الإعلامية بالترويج الى موضوع عودة اليهود الى العراق وقيامهم بشراء العقارات بأسعار مغرية وباعداد كبيرة والقصص المعروفة حول مستشفى (السامري) و فندق (ايكال) وغيرها من الترهات والأكاذيب التي تنطلي بسهولة على البسطاء من الناس لكنها لا تلبث ان تنكشف مع مرور الزمن بعد ان تكون قد حققت مع الأسف أهدافها في تهييج الراي العام .

وترافق ذلك مع تسريبات صحيفة مزعومة حول التقاء هذا العضو او ذاك من أعضاء مجلس الحكم مع مسؤول إسرائيلي في احدى العواصم الأوربية ورغم كذب هذه الأخبار فأن المروجين لمثل هذه المعلومات ينسون او يتناسون ان الكثير من المسؤولين العرب بما فيهم اصحاب الشأن (الفلسطينيون) يلتقون علنا وفي وضح النهار مع القادة الإسرائيليين وأن العلم الإسرائيلي يرفرف في العديد من العواصم العربية فوق السفارات الإسرائيلية.

وتبلغ الأباطيل حدودا غير معقولة عندما تنشر اجهزة الأعلام والأوساط المشار إليها أخبارا عن تصدير النفط العراقي الى إسرائيل عبر أنبوب حيفا علما ان هذا الأنبوب غير صالح للاستعمال ويحتاج إصلاحه الى مليارات الدولارات والى فترة زمنية طويلة وقد أعلنت إسرائيل إنها لا تجد أي جدوى اقتصادية في إعادة إصلاح هذا الخط.

وجاء التشابه المزعوم بين العلم العراقي الجديد والعلم الإسرائيلي مادة دسمة للبعض فأقاموا الدنيا ولم يقعدوها وقام البعض بإحراق هذا العلم في حين دعا بعض (رجال الدين)بنسف الأبنية التي ترفع هذا العلم وبالفعل فقد تعرضت احدى المدارس في سامراء الى قصف بمدافع الهاون أودى بحياة عدد من الطالبات البريئات (حسب ما ذكرت احدى الصحف البغدادية).

اننا لا ننكر على احد حق الأعتراض وابداء الراي في هذه المسألة او تلك ألا ان ذلك يجب ان يتم بالطرق السليمة وليس بتهديد وقتل الأبرياء.

وفي السياق ذاته تعرض قناة الجزيرة حلقة من برنامجها (الاتجاه المعاكس) مخصصة لموضوع التغلغل اليهودي في العراق وتضيف شخصا(غير معروف يدعي انه من تنظيم الكادر الشيوعي! ولا يتورع هذا الرجل في كيل الاتهامات جزافا) لعدد من الشخصيات الوطنية العراقية.

٢.العزف على الوتر الطائفي:

بعد ابتداع مصطلح (المثلث السني) وبعد الضجة التي افتعلها البعض حول ما يسمى بالمحاصصة الطائفية المتبعة في تشكيل مجلس الحكم والوزارات العراقية وكأن مجلس الحكم يجب ان لا يضم أي سني او شيعي او كردي اوعربي أو مسيحي او تركماني بل يجب ان يضم فقط الهندوس والبوذيين والهنود الحمر والاسكيمو او يضم كائنات قادمة من المريخ لكي لا يقال ان هذا المجلس تم تشكيله بطريقة المحاصصة الطائفية .

ولكن كيف يمكن لحكومة مؤقتة ان تكون انعكاسا للمجتمع اذا لم تضم في تركيبها كل الأطياف السياسية والقومية والدينية ؟

ومن الأنصاف القول ان بعض اعضاء مجلس الحكم قد ساعدوا بقصد او بغير قصد بتكريس مفهوم المحاصصة الطائفية البغيض من خلال حديثهم عن نسبة هذه الطائفة او تلك وهو حديث مرفوض من منظور ما يسعى اليه ابناء العراق الشرفاء من اشاعة مفهوم المواطنة العراقية التي ترفض التمييز بين العراقيين على اساس القومية او الدين او المذهب او الجنس.

ومن بين الشواهد على ضلوع بعض الفضائيات العربية في اشاعة الطائفية التقرير الذي عرضه احمد منصور في قناة الجزيرة وقال انه صادر عن مؤسسة (رصينة) هي مؤسسة القدس بريس (لا اعرف ما هو معيار رصانتها) ويقدم هذا التقرير جدولا باعداد السنة والشيعة في كل محافظة من محافظات العراق بالاستناد إلى المعلومات المثبتة في البطاقة التموينية! واذا علمنا ان البطاقة التموينية لا تتضمن اية معلومة عن ديانة او مذهب الشخص نعلم مدى دقة ورصانة التقدير الصادر عن المؤسسة الرصينة (القدس بريس) والذي بثتة القناة الرصينة (الجزيرة) على لسان مذيعها الرصين (احمد منصور) اما قناة العربية فهي تعرض (بمناسبة استشهاد عز الدين سليم) قائمة بأسماء اعضاء مجلس الحكم والطوائف التي ينتمون اليها وتنطوي هذه القائمة على الكثير من المغالطات المقصودة.

٣. نهب ممتلكات العراق :

بعد ان غض هؤلاء الطرف عن اهدار موارد العراق على مدى خمسة وثلاثين عاما وأدت الى تحويل العراق من بلد غني يمتلك فائضا ماليا يقدر بعشرات المليارات من الدولارات الى بلد فقير محطم ذي مديونية تفوق المئة وخمسين مليار دولار يعود نفس هؤلاء للتباكي على ثروة العراق المهدورة خلال فترة الأحتلال الأمريكي.ونحن هنا لا نريد الدفاع عن ممارسات الاحتلال الامريكي في العراق فهذه الممارسات مثار استنكار كل الوطنيين الشرفاء لكن المثير للاستنكار ايضا(هو محاولة تبرئة نظام صدام حسين عن ما آل اليه الوضع في العراق.

فقناة الجزيرة تعرض لقاءا مع احد الباحثين العراقيين الذي اجرى بحثا توصل فيه الى ان العراق قد اشترى اسلحة ومعدات واعتدة عسكرية تبلغ قيمتها (٢٥٠) مليار دولار منذ عام ١٩٢١ ولغاية سقوط نظام صدام في ٩/٤/٢٠٠٣.

وأن هذه الـ(٢٥٠) مليار دولار قد تم تحويلها الى خردة وبيعها كسكراب بسعر ٥٠ دولاراً للطن الواحد .واننا في الوقت الذي نحمل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن كل الأضرار التي لحقت بممتلكات وأرواح المواطنين العراقيين بعد احتلال البلاد نسأل مقدم البرنامج السيد احمد منصور وضيفه الباحث العراقي عن كلفة الأسلحة والعتاد العسكري الذي تم اهداره خلال ثماني سنوات من الحرب العراقية - الإيرانية ونسأله أيضا عن كلفة المعدات العسكرية التي تم تدميرها خلال غزو صدام للكويت عام ١٩٩٠ ألا يجدر ان تطرح هذه الكلف من مبلغ (٢٥٠) مليار دولار الذي يتباكى عليه الباحث ومقدم البرنامج (احمد منصور).